Derna University Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 4, Issue 7, March 2026.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Derna University Journal of Humanities and Social Sciences (DUJHSS)
Source Homepage: https://dujhss.uod.edu.ly
P-ISSN: 2959-6475 | E-ISSN: 2959-6483 | Impact Factor: 0. 84
https://doi.org/10.58987/dujhss.v4i7.234

دور ممارسات المحاسبة القضائية والكفاءة المهنية في دعم التحقيقات المالية والقرارات القضائية من وجهة نظر الخبراء الحسابيين والقضاة بالمحاكم الليبية بمدينتي طرابلس وبنغازي

د. عازة سالم محمود

كلية الاقتصاد والإدارة / المرج - جامعة بنغازي
azza.gaballa@uob.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2025/09/02 ؛ تاريخ القبول: 2026/01/14 ؛ تاريخ النشر: 2026/03/02

الكلمات المفتاحية:
المحاسبة القضائية، الفساد المالي، التحقيقات القضائية، التأهيل المهني.

المستخلص

دفت الدراسة إلى التعرف على دور ممارسات المحاسبة القضائية والكفاءة المهنية في دعم التحقيقات المالية والقرارات القضائية من وجهة نظر الخبراء الحسابيين والقضاة بالمحاكم الليبية بمدينتي طرابلس و بنغازي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات اللازمة من مجتمع الدراسة والذي يتمثل في القضاة و والخبراء الحسابيين في المحاكم الليبية التابعة لوزارة العدل في مدينتي طرابلس وبنغازي وأخذت عينة الدراسة من القضاة والخبراء الحسابيين في مدينة طرابلس وبنغازي لقد تم الاعتماد على جوجل فور والتوزيع اليدوي في توزيع الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إن دور ممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات والتحقيقات المالية كان مرتفعا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كما بينت نتائج الدراسة أنه يوجد دور للخبرات والمؤهلات العلمية والعملية التي يجب توفيرها في الخبير الحسابي لزيادة فاعلية دور ممارسات المحاسبة القضائية، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها إنه يجب وضع معايير شاملة وواضحة لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية من خلال مؤسسات خاصة في المحاسبة القضائية ينتمي إليها المحاسبين القضائيين في ليبيا، ونشر التوعية بين الجهات القضائية والمالية بأهمية المحاسبة القضائية من خلال الدورات وورش العمل المشتركة بين الجهات القضائية والمحاسبين القضائيين.

The Role of Forensic Accounting Practices and Professional Competence in Supporting Financial Investigations and Judicial Decisions from the Perspective of Accounting Experts and Judges in Libyan Courts in the Cities of Tripoli and Benghazi

Dr.Azza Salem Mahmoud
Faculty of Economics and Administration – Al-Marj, University of Benghazi

Received :02/09/2025 Accepted: 14/01/2026 Published: 02/03/2026

Abstract

This study aimed to evaluate the effectiveness of forensic accounting in supporting court decisions and financial investigations from the perspective of judges and forensic accountants in Libya. To achieve the study's objectives, a questionnaire was used to collect data from the target population, which consisted of judges and forensic accountants working in Libyan courts affiliated with the Ministry of Justice. A sample was drawn from professionals in the cities of Tripoli and Benghazi, using both Google Forms and manual distribution methods. The results of the study indicated that the perceived role of forensic accounting in supporting judicial decisions and financial investigations was high among the participants. The findings also highlighted the importance of providing the necessary expertise, along with academic and practical qualifications, to enhance the effectiveness of forensic accounting. The study recommended several measures, the most important of which is the need to establish comprehensive and clear standards for practicing forensic accounting through specialized institutions, to which Libyan forensic accountants can be affiliated. Additionally, raising awareness among judicial and financial professionals about the significance of forensic accounting is crucial.

Keywords

Forensic Accounting, Financial Corruption, Judicial Investigations, Professional Qualification.

© The Author(s) 2026. This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4)

1-1 مقدمة :

نتيجة لانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري بين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم ظهرت في الفترة الأخيرة العديد من الدراسات التي تربط بين المحاسبة المالية والقانون، حيث يحتاج القضاء للمعلومات المالية من أجل إصدار الأحكام والقرارات بحق الأطراف المتنازعة حول القضايا المالية القانونية، من هنا ظهرت الحاجة إلى المحاسبة القضائية (لطفي،2014) ولقد أظهرت الدراسات الحديثة أن المحاسبة القضائية أصبحت ضرورية في قضايا الفساد المالي والإداري، حيث تساهم بشكل مباشر في توفير المعلومات المالية المهمة للقضاة والمحققين في تحسين جودة القرارات القضائية وتقوية نظام القضاء، وفقا لتقرير صادر عن جمعية المحاسبين القضائيين فإن استخدام التقنيات المحاسبية القضائية يرفع من دقة وشفافية التحقيقات الخاصة بالقضايا المالية بالنسبة تصل إلى 80% في بعض الحالات (جمعية المحاسبين القضائين،2022).

فمجال المحاسبية القضائية يتطلب تطبيقًا دقيقًا للمعايير المحاسبية لتقديم المعلومات المالية بشكل موثق يلبي احتياجات النظام وتعتبر المحاسبة القضائية أحد المجالات المتخصصة في المحاسبة؛ حيث تتولي تحليل وفص المعلومات المالية بهدف تقديمها في سياق قانوني وتستخدم مهارات المحاسبة المتخصصة لجمع الأدلة المالية وتحليلها وتفسيرها، مما يساعد في معالجة القضايا القانونية بفعالية (AICPA).

كما تتمحور أهمية المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد وفي إعداد محاسبين مؤهلين علميا وعمليا في المجلات المحاسبية والقانونية للعمل كخبراء ومستشارين لمساعدة القضاء في توضيح الحقائق وإقرار العدالة فيما يمتلكون من معرفة متخصصة في مجال المحاسبة ومهاراتهم ففي التحديات المبنية على معرفة القواعد والأنظمة القانونية (دنقر، حمودة، زرتي ،2020). وقد توصل الدراسات الى أن المحاسبة القضائية لها تأثير فعال في تحديد عمليات الاحتيال المالي والبنود المنحرفة في القوائم المالية وتصحيحها، وأن الاهتمام بمهنة المحاسبة القضائية أمر ضروري حيث تعتبر أداة تستخدم لمكافحة عمليات التحايل المالي والاختلاس وكشفها (محمد،2023).

1-2: الدراسات السابقة: سيتم عرض الدرسات السابقة التي اهتمت بدراسة المحاسبة القضائية من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

دراسة الجبوري، الخالدي (2013)

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية من حيث نشأتها وتطويرها وأهدافها وطبيعتها والخدمات التي توفرها فضلا عن التعريف بمفهوم الاحتيال المالي وبيان أهمية ودور المحاسبة القضائية في الكشف عن عمليات الاحتيال وقد توصلت الدراسة إلي أن مهنة المحاسبين القضائيين من المهن الحديثة والمتطورة والتي تتمتع بالطلب المتزايد على خدماتها وتوصلت أيضا إلى أن العديد من عمليات

الاحتيال تنطوي على وجود تواطؤ بين عدد من الموظفين والتي يتم إخفاؤها بعيدا عن أنظار مراقبي الحسابات، وهو ما يتطلب وجود كوادر متخصصة مثل محاسبين قضائيين للتحري والكشف عن مرتكبيها.

دراسة مسعود (2015) اهتمت هذه الدراسة بدراسة مدى أدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية، وهدفت إلى معرفة الخصائص والمهارات المطلوب توفيرها في المحاسب القضائي، وقد توصلت للدراسة الي ضرورة أن يتصف المحاسب القضائي بالأخلاق والنزاهة والثقة في النفس والاهتمام بالتفاصيل والحياد والموضوعية وقد أوصت الدراسة بضرورة حث الخبراء على التحلي بالسمات والخصائص المطلوبة في المحاسبين القضائيين في الدول المتقدمة وكذلك امتلاك المهارات الأساسية المطلوبة في المحاسبين القضائيين وأيضا تشجيع الخبراء الحسابين على الانتساب إلى عضوية المنظمات المهنية المهتمة بالمحاسبة القضائية من أجل تحسين أدائهم المالي.

دراسة حسين(2017) مدى توفير متطلبات المحاسبة القضائية لدى الخبراء الماليين في ليبيا. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة بدأ توفير متطلبات المحاسبة القضائية لدى الخبراء الماليين المكلفين بأداء مهمة الخبرة القضائية والتحقيق لتحقيق الهدف من الدراسة تم توزيع استبانة على الخبراء الماليين المقيدين في جدول الخبراء في محكمة استئناف البيضاء وبمحكمة البيض الابتدائية وقد توصلت الدراسة إلى إدراك إن عدم وجود منظمات مهتمة بالمحاسبة القضائية في ليبيا يؤدي ذلك إلى عدم وجود خبراء ماليين ذو كفاءة عالية ومن أهم توصياتها ضرورة العمل على إنشاء منظمات تعمل على تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة القضائية في ليبيا.

دراسة محمود، داوود (2017) دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مجال المحاسبة القضائية في العراق ودورها في تفعيل أهداف حوكمة الشركات ومعرفة دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تعتبر أداة فعالة تقف بوجه الغش والاحتيال كما أنها تمتلك الأساليب والتقنيات المتطورة في كشف ومنع الغش والاحتيال وتوصلت إلى أن حوكمة الشركات تلعب دورا في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة BHASIN (2017) FORENSIC ACCOUNTING A NEW PARADIGM PARADIGM FOR NICHE CONSULTING

تهدف هذا الدراسة إلى تقديم رؤية جديدة حول المحاسبة القضائية كمنهج استشاري متخصص. وتتناول الدراسة فهم الجوانب الأساسية والمعرفة اللازمة لممارسة المحاسبة القضائية، بما يشمل المهارات الشخصية المطلوبة لهذا المجال أبرز نتائج الدراسة هو ضرورة توفر معارف أساسية وضرورية لنجاح مهمة المحاسب

القضائي في اكتشاف الغش والفساد المالي وهي الفهم العميق للتقارير المالية والاستخدام المتقدم لتكنولوجيا المحاسبة، بما في ذلك النظم الإلكترونية وتطبيقات المحاسبة الحديثة وتقييم مخاطر نظم الرقابة الداخلية وان يكون لدية البصيرة والتفكير التحليلي، مما يمكّنه من تحديد الأنماط غير الطبيعية والبحث عن التفاصيل الدقيقة. كما ينبغي أن يتمتع بقدرة على تحليل البيانات بشكل شامل وامتلاك الحس المهني والإبداعي في التفكير إضافة إلى قدرات الاتصال الفعالة والحاسة السادسة والذاكرة الفوتوغرافية (يوسف 2023).

دراسة (حامد، 2018) هدفت الدراسة الي معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية لها دور في الحد من الممارسات الإبداعية، وأن دور المحاسبة القضائية هو كشف الغش والتلاعب والاختلاس، ومن ضمن التوصيات التي توصلت اليها الدراسة هو ضروري واد راج منهج المحاسبة القضائية من ضمن متطلبات مواد الدراسات العليا وعداد برامج تدريبية مستمرة للمحاسبين والمراجعين القانونيين حول أساليب المحاسبة القضائية.

دراسة(الجبوري 2019) تهدف هذه الدراسة لبيان أهمية المحاسبة القضائية والمزايا التي تتسم بها وقياس تأثير تفعيل المحاسبة القضائية علي الحد من الفساد المالي والإداري، وقد توصلت الدراسة الي توسع حالات الفساد بشقية الإداري والمالي يستدعي توجيه الاهتمام صوب المحاسبة القضائية مع تعديل التشريعات المتعلقة بعمل هيأة النزاهة، وان التحري والاستقصاء الذي يؤديه المحاسب القضائي يساعد علي الوصول ألي الحقائق بدقة عالية وحسم القضايا المنظورة أمام القضاء بأسرع وقت فضلا عن: ضعف التحصيل العلمي والعملي والخبرة يؤثر يدرجه عالية في كفاءة أداء المحاسب القضائي.

دراسة دنقر، حمودة، زرتي (2020) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الإدراك بأهمية تطبيق المحاسبة القضائية ومدى توفير المؤهلات العلمية والعملية والخبرات والمهارات المتخصصة في هذا المجال ومدى توفير مقومات فريق المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي في الوحدة الاقتصادية الليبية، والصعوبات التي تواجه عملية التطبيق، ولقد خلصت الدراسة إلى أن هناك إدراك بأهمية تطبيق المحاسبة القضائية من قبل المحاسبين الماليين وأنه تتوفر مؤهلات علمية وعملية لهم، كما انه تتوفر خبرات ومهارات متخصصة في هذا المجال وكذلك توفر جميع مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية بليبيا، وعلى الرغم من ذلك توجد بعض الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق أهمها عزوف الجامعات في اعتمادها كمادة في منهجها يؤثر سلبا على تفعيل مهنة المحاسبة القضائية وعدم وجود قناعة لدى السلطة القضائية بأهمية مهنة المحاسبة القضائية كذلك عدم وجود قانون ينظم هذه المهنة.

دراسة (Erasmus,(2021

Forensic Accounting as an expert witness in Nigeria literature flection تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المحاسبين القضائيين كشهادات خبراء حيث تزايدت عمليات الغش والاحتيال في العمليات المالية مما يتطلب مسؤولية المحاسبين القضائيين عنها ، واستخدمت الدراسة المنهج الاستكشافي و الاستقرائي مستندة إلى الكتب والمجلات ومصادر أخرى مثل النقاشات في المؤتمرات والصحف وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبين القضائيين قادرون على أداء دورهم كشهود خبراء في القضايا المالية المعقدة ، من خلال تحليلها وتقديم أدلة واضحة ومقنعة

دراسة عمر، أمين، محمد (2021) هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية المحاسبة القضائية كإحدى أهم آليات مكافحة الفساد المالي، حيث تناولت مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة القضائية والفساد المالي. كما استعرضت الدراسة بعض التجارب العربية التي اعتمدت المحاسبة القضائية كوسيلة فعالة لمكافحة الفساد، خلصت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تلعب دوراً مهماً في مكافحة الفساد المالي من خلال تقنياتها ومهاراتها الفريدة، بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها مثل تأييد الدعاوى القانونية وخدمات التحري. أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين الهيئات المحاسبية المهنية والجامعات والمعاهد العلمية لنشر الوعي حول الدور الهام للمحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي وتعزيز النزاهة والشفافية المالية.

دراسة عبد الحميد (2022) دور دول تقنيات المحاسبة القضائية تحقيقيا في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد في مصر وتهدف هذه الدراسة إلى تعرف على أثر الإطار المتكامل لاستخدام المحاسبة القضائية في منع الغش والفساد المالي وقد توصلت الدراسة الي أن المحاسبة القضائية تمثل تطورا متكاملا للمحاسبة والقانون للعمل معا على تقديم تحديات أكثر عمقا وارتباطا بالدعوى القضائية وكشف الفساد المالي كما استنتجت الدراسة أيضا أن تطبيق أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية يحد من ظاهرة الفساد المالي و تأكيد علي نزاهة المعلومات المالية.

دراسة عبد الكافي (2022) مدى توفير مقومات تطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا تلخصت مشكلة هذه الدراسة في معرفة مدى توفير مقومات تطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا وهدفت الدراسة لمعرفة مدى توفير المؤهلات العلمية والعملية وأيضا مدى توفير المهارات والخبرات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية، وتوصلت الدراسة إلى أنه توفر المقومات لتطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا كما أنه توجد صعوبات تحد من تطبيقها الدراسة من أهم توصيات الدراسة

هو ضرورة اعتماد مقرر المحاسبة القضائية كبرنامج تعليمي يدرس في الجامعة لإعداد محاسبين مؤهلين ومدربين علميين وعمليين في مجال المحاسبة القضائية لتلبية احتياجات الجهات القضائية في البيئة الليبية.

دراسة الوريدي، سرير، الفاخري (2023) تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا وذلك من خلال دراسة ميدانية للمحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد في ليبيا وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبين والمراجعين لديوان المحاسبة هيئة مكافحة الفساد يتمتعون بالمهارات المطلوبة ممارسة المحاسبة القضائية وتوصي هذه الدراسة الموظفين بديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد بالضرورة الاهتمام بالتطوير المستمر والإمام الكافي متطلبات المحاسبة القضائية.

دراسة محمد (2023) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المحاسبة لقضائية في كشف عمليات الاحتيال المالي، حيث استخدمت المنهج الوصفي لدراسة حالة في مستشفى أهلية فى مدينة زاخو فى كردستان العرق مع الحصول على موافقة المحكمة للاطلاع على القوائم المالية وكشوف الدخل نتائج لدراسة أظهرت تلاعب المتهمين في أرباح المستشفى من خلال مقارنة الفترات المختلفة لتحديد الفروقات، مما تبث أن للمحاسبة القضائية تأثير فعالا في اكتشاف وتصحيح الاحتيالات المالية وقد أوصت الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب كوادر محاسبية مؤهلة من قبل النقابات والمؤسسات المتخصصة لمواكبة لتقنيات والأساليب الحديثة في مجال المحاسبة والتدقيق.

دراسة يوسف (2023) هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد في ظل التحول الرقمي. واستعرضت الدراسة أبرز الأساليب والتقنيات الحديثة في المحاسبة القضائية التي تُستخدم في مكافحة الفساد، مثل أدوات التدقيق المعتمدة على الحاسوب والتقنيات المتطورة التي تعتمد على أسلوب المراقبة المستمرة، مما يتيح مراقبة دائمة للمنشآت والمؤسسات ويساعد في الاكتشاف المبكر لممارسات الفساد، وتوصلت الدراسة إلى أن تفشي الفساد أسهم في انهيار العديد من الشركات الكبرى في مختلف البلدان، كما أثر سلبًا على استقرار العملات، كما أوضحت أن تزايد الحاجة إلى المحاسبة القضائية يعود إلى انتشار ممارسات الفساد المالي بأشكاله المختلفة، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية. أوصى الباحث بضرورة أن تعمل الجهات المعنية على الإسراع في استحداث واعتماد مهنة المحاسبة القضائية كمهنة مستقلة عن المراجعة الخارجية، وذلك لدعم أجهزة ومؤسسات الدولة في مكافحة الفساد وحماية الاقتصاد والأمن القومي. كما شدد على أهمية إدراج المحاسبة القضائية ضمن المناهج الدراسية في كليات ومعاهد المحاسبة. بالإضافة إلى ذلك، أوصى بإنشاء هيئات مختصة تمنح الشهادات المهنية في المحاسبة القضائية لتعزيز كفاءة العاملين في هذا المجال.

دراسة Micah, Adinnu, Ibitomi(2023)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المحاسبة القضائية بوصفها أداة فاعلة لدعم التقاضي من خلال الخبراء الحسابيين في كشف المعاملات المالية المعقدة المستخدمة لغسيل الأموال وتأثير ذلك على الملاحقات القضائية، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي الوصفي وتحليل المحتوى لدراسة حالة حقيقية حيث كان مجتمع وعينة الدراسة هو حالات قضايا في نيجيريا من خلال تحليل ثانوي لبيانات الحالات السابقة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها ان للمحاسب القضائي دوراً مركزيًا في كشف وتفسير المعاملات المالية المعقدة أمام القضاة وتحديد مصدر الأموال المغسولة ومساراتها كما أن شهادات المحاسب القضائي موثوقة وذات مصداقية، واصت الدراسة بضرورة تعزيز المهارات المهنية والتحقيقية للخبراء المحاسبين القضائيين.

دراسة Aslan,y.gungor Karyagadl,N (2025)

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير كفاءة المحاسبة القضائية على كشف الاحتيال المالي، والدور الذي تلعبه الكفاءات المهنية في لتحقيقات المالية الدقيقة، واستخدمت الدراسة استبياناً وتحليلاً إحصائياً لقياس العلاقة بين كفاءة المحاسبة القضائية والقدرة على منع كشف الاحتيال المالى وجمعت البيانات من أخصائيين في المحاسبة القضائية والمحققين الماليين في تركيا ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك علاقة قوية بين مستوى كفاءة المحاسبة القضائية وقدرة الخبراء على كشلف الاحتيال المالي كما اظهرت النتائج أن والمهارات المهنية المتقدمة مثل التحليل المالي والتوثيق واستخدام أدوات تحليل البيانات، ساهمت في زيادة فعالية التحقيقات المالية، واوصت الدراسة بضرورة تشجيع التدريب المهني المتخصص لتحسين كفاءة المحاسبين الماليين

التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

من خلال استعرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية، أتضح أن غالبية الدراسات ركزت على عدد من المحاور الرئيسة أهمها: بيان دورها في كشف الغش والاحتيال المالي، واهميتها في مكافحة الفساد المالي والإداري، إضافة إلى تحديد المهارات والمؤهلات المهنية والعملية الواجب توافرها في المحاسب القضائي والدعوة إلى إدراج المحاسبة القضائية ضمن المناهج الجامعية.

كما أظهرت الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية وجود قصور في الدعم المؤسسي والتنظيمي لمهنة المحاسبة القضائية ، وضعف في عدد الكوادر المتخصصة ، وعدم وجود تشريعات تهتمت بتنظيم هذه المهنة، رغم توفر إدراك عام بأهميتها لدى المحاسبين والمراجعين، وعلى الرغم من تنوع الدراسات السابقة واهميتها والتي أجريت في بيئات قانونية واقتصادية مختلفة، إلا أنها لم تتناول بشكل مباشر تحليل دور

ممارسات المحاسبة القضائية والكفاءة المهنية للمحاسبين القضائيين في دعم التحقيقات المالية والقرارات القضائية من وجهة نظر القضاة والمحاسبين القضائيين معاً ولم تعتمد دراسة ميدانية مشتركة تستقصي آراء هاتين الفئتين بوصفهما طرفين أساسيين في العملية القضائية وذلك في الاقتصاد الليبي والتحيات المحلية المرتبطة بمكافحة الفساد المالي وهذا ما تسعي الدراسة الحالية إلى معالجته وهنا تتمثل الفجوة البحثية للدراسة.

1-3 مشكلة الدراسة

تعاني الدولة الليبية خلال السنوات الأخيرة من زيادة ظاهرة الفساد المالي والإداري، نتيجة لمجموعة من العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية التي أفرزتها حالة عدم الاستقرار المؤسسي والانقسام السياسي المستمر منذ عام 2011 وقد أشارت التقارير الحديثة عن ديوان المحاسبة الليبي عن الفترة (2012-2021) إلى استمرار وجود تجاوزات مالية جسيمة في الجهات العامة مما يؤكد ضعف منظومات الرقابة والمساءلة المالية (بيوض، 2023).

وصنفت ليبيا من ضمن الدول ذات المستويات المرتفعة من الفساد، وفقا لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، حيث حلت ليبيا المرتبة الـــ 173 من أصل 180 دولة بمؤشر مدركات الفساد لعام 2024 (مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 منظمة الشفافية الدولية).

وفي ظل هذا الواقع، تبرز اهمية المحاسبة القضائية كـــأحد الأساليب الحديثة والفعالة في كشف الفساد المالي ودعم التحقيقات، ومساعدة السلطة القضائية في إصدار قرارات عادلة وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للمحاسبة القضائية في مكافحة الفساد، إلا أن الوقع الليبي لايزال يشهد قصوراً في تفعيل هذا الدور، سواء من حيث وضوح الاطار التنظيمي أو مستوى التأهيل العلمي والمهني للأشخاص المكلفين بمهام المحاسبة القضائية (الخبراء الحسابيين) ومدى الاستفادة من تقاريرهم في دعم القرارات القضائية ، لذلك تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما أهمية الدور الذي تلعبه ممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية وكيف يمكن تحسين هذا الدور لتحقيق العدالة في ليبيا؟

هل يتوفر في الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب القضائي (الخبير الحسابي) المؤهلات والخبرات والمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة؟

1-4: فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات التي توضح دور ممارسات المحاسبة القضائية والكفاءة المهنية في دعم التحقيقات المالية والقرارات القضائية من وجهة نظر الخبراء الحسابيين والقضاة بالمحاكم الليبية بمدينتي طرابلس وبنغازي.

الفرضية الرئيسة:

لا يوجد دور لممارسات المحاسبة القضائية والكفاءة المهنية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) من وجهة نظر القضاة والخبراء المحاسبين في المحاكم الليبية بمدينتي بنغازي وطرابلس

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: والتي صيغت في صورة الفرض العدم وتنص على انه "لا يوجد دور لممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) من وجهة نظر القضاة والخبراء المحاسبين في المحاكم الليبية بمدينتي طرابلس وبنغازي".

الفرضية الفرعية الثانية: والتي صيغت في صورة الفرض العدم وتنص على انه "لا يوجد دور للكفاءة المهنية للخبير الحسابي في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) من وجهة نظر القضاة والخبراء المحاسبين في المحاكم الليبية بمدينتي طرابلس وبنغازي".

1-5: أهداف الدراسة:

1. تحديد دور ممارسات المحاسبة القضائية في التحقيقات المالية ودعم القرارات القضائية.
2. تحليل فاعلية ممارسات المحاسبة القضائية في تقديم الأدلة المالية وكيفية تأثيرها على نتائج القضايا المالية.
3. تحديد المتطلبات والتقنيات التي يجب توفيرها في ممارسات المحاسبة القضائية وخبرات ومؤهلات علمية وعملية لتقديم تحليلات مالية متقدمة وإجراءات تدقيقية تساعد في زيادة فعلية دور ممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية.
4. تقديم توصيات لتحسين دور ممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية.

1-6: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الحيوي لممارسات المحاسبة القضائية في الكشف عن الجرائم المالية وتعزيز فاعلية النظام القضائي ويتضح ذلك من خلال الفوائد التي تعود على الأطراف ذات العلاقة، كما يأتي.

– تفيد الاجهزة القضائية في دعم القرارات القضائية من خلال توفير أدلة دقيقة تساهم في تحقيق العدالة

– تساعد الهيئات الرقابية والقانونية في تحسين أساليب الكشف عن الجرائم المالية والحد من انتشارها.

– تساهم في تعزيز تطوير كفاءة المحاسبين وزيادة مستوي النزاهة والشفافية.

– توفر مرجعا علمياُ للباحثين والدارسين في مجالي المحاسبة والعلوم القانونية، وتساهم في إثراء الأدبيات العلمية.

1-7: حدود الدراسة:

تقتصر حدود الدراسة على الآتي:

– الحدود الموضوعية: وهو دور ممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات والتحقيقات القضائية في ليبيا.

– الحدود البشرية: الخبراء الحسابيين، القضاة.

– الحدود المكانية: ليبيا (طرابلس، بنغازي).

– الحدود الزمنية: تمت عملية جمع البيانات والمعلومات خلال عام 2024.

2- الجانب النظري للدراسة: سيتم في هذا الجانب عرض:

2-1: مفهوم المحاسبة القضائية وتعريفها:

لقد ظهرت محاولات عديدة في مجال أدب المحاسبة لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية وكان من أبرزها تلك التي نادت بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى (إسماعيل، مصطفي 2020).

فظهرت المحاسبة القضائية وهي تطبيق للمبادئ المحاسبية وتقنيات المراجعة والمهارات التحقيقية لحل القضايا المرتبطة بالمسائل القانونية

(Hopwood, Young, Leiner,2011)

وعرفت أيضاً المحاسبة القضائية بانها تطبيق للمبادئ والمعرفة والنظريات والتخصصات المحاسبية على الوقائع لجمع وتحليل وتقيم الأدلة المالية الصالحة لحل النزاع القانوني أمام المحاكم، وهي تشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية (AICPA, 2010) .

والمحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما الخدمات القانونية والتي تعترف بدور المحاسب القضائي ووصفه خبير أو مستشار وخدمات التحقيق والتي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسبة القضائية (برزان، 2016).

وعرفت المحاسبة القضائية بأنها مجال من مجالات المعرفة المحاسبية تساهم في فض النزاعات المالية في إعطاء رأي فني محايد في حالة الغش والتلاعب والاحتيال في القضايا المالية (الشنقري، بابكر 2016)، وعرف البعض المحاسبة القضائية بأنها جمع لمهارات مختلفة في عدة مجالات منها المحاسبة والقانون وعلم النفس بمختلف فروعه وتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق اهدافها من مساعدة في مكافحة الغش وتقييم الأعمال والحكم في حالات الإهمال المهني من قبل المحاسبين القانونيين وتقديم شهادة الخبير للمحاكم (إسماعيل 2020).

وعرفت المحاسبة القضائية أيضا بأنها فرع المحاسبة الذي يشمل على تقديم خدمات الدعم القضائي والتحقيق المحاسبي لكل من الدوائر القضائية والشركات والوحدات الحكومية لمساعدتها في إصدار أحكامها ومنع وكشف الجرائم الاقتصادية ذات الأبعاد المحاسبية من خلال منظومة من المعارف والخبرات في مجالات المحاسبة والمراجعة والقانون والكمبيوتر مدعومة بقدرات ومهارات شخصية في مجالي الاتصال والتحقيق (الساعد 2013).

ومما سبق يعرف الباحث المحاسبة القضائية بأنها مهنة يطبق فيها مبادئ المحاسبة والنظريات المحاسبية متضمنة مهارات متنوعة من مجالات المحاسبة والقانون وعلم النفس وتكنولوجيا المعلومات بهدف مساعدة الجهات القضائية والشركات في حل النزاعات المالية وكشف الجرائم الاقتصادية.

2-2: أهمية المحاسبة القضائية:

تتركز أهمية المحاسبة القضائية في:

1. تساعد في مكافحة الغش والاحتيال المالي وحماية اقتصاد الدولة.
2. تلعب دورا مهما في تلبية احتياجات القضاء والجهات الرقابية والمستثمرين والمقرضين:
3. تساهم في تقليل الجرائم المالية وتعزيز الدعاوى القضائية وذلك من خلال تحليل البيانات المالية تحليلا دقيقا.
4. دعم القضايا المالية بالأدلة القانونية الموثوقة مما يساعد الجهات المعنية على اتخاذ قرارات مدروسة في القضايا المالية المطروحة (محمد 2024).
5. تساهم في زيادة كفاءة وفعالية أداء وظيفة المراجعة الخارجية لطمأنت مستخدمي القوائم المالية حول شكوكهم بوجود غش بالقوائم المالية.

6. إعداد محاسب قضائي قادرا ليكون خبير وفاحص ومستشارا فعال يقوم بإجراءات وتحريات على أقصى دقة وشمولا وعمقا في القضايا المالية (أبكر وآخرون، 2022).

2-3: أهداف المحاسبة القضائية:

تهدف المحاسبة القضائية إلى كبح جماح الفساد المالي في المؤسسات والأفراد وحل النزاعات المالية التي تستدعي تدخل العدالة وردع محاولات الاحتيال وخيانة الثقة والأمانة وتتلخص اهدافها في الاتي: (دنقر وآخرون، 2020).

1.اعداد تقرير يتضمن رأياً فنياً مهنياً محايداً يعد هذا التقرير مثابة بخطوه أساسية في دعم الدعوات القضائية المالية.

2. اعداد وتأهيل محاسبين قضائيين يمتلكون الخبرة والمهارة المحاسبية ومهارة التحقيق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة.

3. المساعدة في تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الاقتصادية المتكبدة أو المحتملة.

4. وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم التقاضي حيث تشمل جميع المستندات اللازمة لقبول أو رفض الادعاء.

2-4: مجالات وخدمات تطبيق المحاسبة القضائية:

تطبيق المحاسبة القضائية في العديد من المجالات من أهمها ما يلي:

1- كشف ومنع الاحتيال المالي: وهومن اهم المجالات في المحاسبة القضائية حيث يركز على اكتشاف حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية (Albrecht et al., 2014).

2- دعم التقاضي: تدعم المحاسبة القضائية القضايا المنظورة امام المحاكم من خلال تحليل البيانات المالية وتفسير المعلومات المالية للقضاة والمحامين والمشاركة كشهود خبرة (Crumbley, Heitger & Smith,2015).

3- التحقيق في الجرائم الاقتصادية والمالية: مثل جرائم غسل الاموال، والتهرب الضريبي وتمويل الأنشطة غير المشروعة (Singleton ,2010).

4- النزاعات التجارية وقضايا الشركات: يستخدم هذا المجال لحل النزعات بين الشركات والمساهمين.

5- الإفلاس وإعادة الهيكلة: حيث يتم فحص أسباب الإفلاس وتحديد إذا كان تلاعب أو سوء إدارة (Hopwood, Leinyer & Noung,2014) .

2-5: مقومات المحاسبة القضائية:

هناك عدة مقومات أساسية للمحاسبة القضائية تتمثل في التالي.

1.المؤهلات العلمية: ويقصد بها امتلاك المحاسبة القضائية التعليم الأكاديمي الرسمي سواء في المحاسبة أو القانون أو التمويل وغيرها من التخصصات ذات الأسئلة.

2. التدريب: يعد التدريب من العوامل الأساسية لتأهيل المحاسبين القضائيين وصقل مهاراتهم مما يمكنهم من تقديم تقارير فنية دقيقة لهيئات التحكيم التي تتعامل مع المنازعات المالية. كما للخبرة أيضا دورا حاسما حيث تعتبر الخبرة هي المحور الفاصل بالنسبة للمحاسب القضائي.

3. المهارات والقدرات والمعارف: تعبر عن القدرة على كشف عمليات الغش والاحتيال المالي بالإضافة إلى امتلاك خبرة واسعة في الحصول على الأدلة المناسبة والقدرة على التعرف على الخطط المحتملة للاحتيال كما يجب أن يتميز المحاسب القضائي في مهارات الاستماع الفعال والتواصل بوضوح ودقة في الأوقات المناسبة.

4. الاستقلالية: يجب أن يتمتع المحاسب القضائي بالاستقلالية الكاملة والحيادية عند أداء مهامه. هذه الاستقلالية تعزز مصداقية العمل الذي يقوم به، ولدعم الثقة بين الأطراف المعنية، سواء كانوا محامين، أو قضاة، أو عملاء، حيث يعتمدون على نزاهة وموضوعية المحاسب القضائي في تقديم المعلومات والتقارير.

5. البيئة: يجب أن تتوافر بيئة شاملة للمحاسبة القضائية تتضمن جوانب تشريعية، أمنية، اقتصادية، وأكاديمية. (احمد، 2015).

ومن وجهة نظر الباحث فإن مقومات المحاسبة القضائية تتمثل في وجود هيئة تشريعية لها قوانين وأنظمة واضحة، تقدم دورات تدريبية وتأهيلية للمحاسبين المتخصصين في مجال المحاسبة القضائية تساعدهم على استخدام التكنولوجيا وتحليل البيانات والمعلومات والتواصل الفعال مع الجهات القضائية والرقابية لحماية المعلومات والبيانات المعنية من التلاعب والاختراق.

6-2 مهارات وخصائص المحاسب القضائي

أولاً: مهارات المحاسب القضائي

مهارة التحليل المالي والتحري: المحاسب القضائي يحتاج إلى تحليل البيانات المالية وكشف مؤثرات الاحتيال والتلاعب المالي، وذلك من خلال فحص المستندات والكشف عن الأنماط غير الطبيعية في القوائم المالية.

مهارة البحث والتحقيق وكشف الأدلة: من مهارات المحاسب القضائي القوة على البحث والتحري والتحقق في البيانات المالية وجمع أدلة الإثبات لدعم القضايا أو النزاعات المالية (جارالله، السيد 2022).

المعرفة بالإجراءات المهنية في مكافحة الجرائم المالية: المحاسب القضائي يحتاج إلى فهم دور المحاسبة القضائية في مكافحة الجرائم المالية، مثل غسيل الأموال، من خلال تطبيق إجراءات مهنية وأدوات تحليل متخصصة (إسماعيل، مصطفى، 2020).

المعرفة بالمتطلبات القانونية والبيئة القضائية: أن عمل المحاسب القضائي يتطلب منه فهم بيئة العمل القانوني وكيفية تقديم الأدلة والتقارير بشكل يتوافق مع متطلبات النظام القضائي، وذلك لدعم التحقيقات في القضايا المالية.

إعداد تقارير مهنية مدعمة بالأدلة: من المهارات الأساسية للمحاسب القضائي أن يكون قادراً على إعداد تقرير مهني واضح يدعم القرارات القضائية.

ثانياً: خصائص المحاسب القضائي:

الاستقلالية والنزاهة المهنية: المحاسب القضائي يجب أن يتصف بالنزاهة والحياد في تقديم الرأي المهني، وتحليل البيانات المالية دون تأثيرات خارجية وهذا يعزز الثقة في النتائج التقارير والتحقيقات المالية (عبد الله، 2024).

التحقق الدقيق والشك المهني: يجب أن يتصف المحاسب القضائي بمستوى عالٍ من الشك المهني، أي عدم التسليم بالمعلومات دون التأكد من صحتها والتأكد من كل دليل مقدم. (إسماعيل، مصطفى، 2020).

القدرة على ضبط الأدلة بالنتائج التحليلية: من الخصائص المهمة للمحاسب القضائي أن يكون، قادراً على ربط النتائج بالأدلة المتاحة مما يدعم الفهم القضائي للوقائع المالية موضوع النزاع (جارالله، 2022).

الدقة والاهتمام بالتفاصيل: الدقة في التدقيق والتحليل تعد من السمات الأساسية للمحاسب القضائي فغالباً ما توضح التفاصيل الدقيقة مؤشرات خفية على الاحتيال أو التلاعب المالي.

القدرة على تواصل المعلومات المعقدة بوضوح: يجب أن يتمتع المحاسب القضائي بقدرة على التواصل الفعال، وشرح المعلومات المعقدة بطريقة سليمة وواضحة للقضاة أو المحاميين أو غير المتخصصين (عبد الله، 2024).

3- الإطار الميداني للدراسة:

يتناول هذا الجانب إجراءات الدراسة ــ ويتضمن وصف منهج الدراسة وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى أداة الدراسة وإجراءات التأكد من ثباتها وصدقها، وخطوات التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها من عينة الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، كما يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها.

3-1: منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم اتباع المنهج الوصفي الاستقرائي، والمنهج التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة في الواقع، وتحليل المكونات الرئيسية لها، إذ تم استقصاء دور المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية.

1.1.3: مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من القضاة والخبراء الحسابيين بالمحاكم الليبية التابعة لوزارة العدل، وقد اختيرت عينة الدراسة من مدينتي طرابلس وبنغازي لأنهما أكبر المدن الليبية وفيهما يوجد أكبر عدد من القضاة والخبراء الحسابيين، وقد بلغ عددهم (50) مفردة، وقد تم الاعتماد على جوجل فورم في جمع البيانات من عينة الدراسة، وفيما يلي استعراض عملية توزيع استمارة الاستبانة.

جدول رقم: (3–1) الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

البيان	الموزعة	المستردة	غير صالحة للتحليل	الصالحة للتحليل	النسبة
القضاة والمحاسبين القضائيين	50	50	1	49	%98

يتضح من الجدول (3–1) أنه تم استرداد عدد (49) استبانة بنسبة بلغت (98%) تقريباً، وهذا يشير إلى نسبة عالية من الاستجابة على استمارة الاستبانة.

2.1.3: أداة الدراسة:

للحصول على المعلومات اللازمة من هذه الدراسة استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية والتي تم تقسيمها إلى قسمين موزعة على النحو التالي:

القسم الأول: للتعرف على توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية (الصفة الوظيفية، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي).

القسم الثاني: لمعرفة دور ممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية، وتكونت من (32 عبارة).

2.3: الدراسة الاستطلاعية:

للتأكد من مدى ملاءمة أداة المستخدمة في جمع البيانات تم إجراء دراسة استطلاعية، واخضعت البيانات التي جمعت من خلالها إلى التحليل للتعرف على درجة ثباتها وصدقها.

1.2.3: ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة طبقت دراسة استطلاعية على عينة بلغ قوامها (15) مفردة من عينة الدراسة، وطبقت معادلة (ألفا–كرونباخ) لحساب معاملات الثبات، وقد بلغت قيمة معامل ثبات أداة دور المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية (0.927)، وهي درجة ثبات مقبولة، وهذا يدل على أن استمارة الاستبانة اتسمت بالثبات وبدرجة جيدة من التميز.

2.2.3: صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام نوعين من الصدق هما الصدق المحكمين، والصدق الإحصائي وذلك على النحو التالي:

أ. صدق المحكمين: لقد تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المختصين من في مجال المحاسبة، والإحصاء.

ب. الصدق الإحصائي (الذاتي): تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم، ويحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح، وللتحقق من صدق أداة الدراسة استخدام طريقة الصدق (Validity Statistical)، وقد بلغت قيمة معامل صدق أداة دور المحاسبة القضائية (0.962)، وهذا يبرز صدق المقياس وأن فقرات الاستبانة تعكس قدرته على قياس ما صمم من لأجله.

3.3: اختبار اعتدالية البيانات:

من ضروري اختبار اعتدالية البيانات لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعي، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاستخدامات البارامترية هي الأنسب في الاختبارات والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاستخدامات اللابارامترية هي الأنسب في الاختبارات والتطبيق، حيث يمكن معرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار سيمرنوف – كلمنجروف (Kolmogorov–Smirnov) عندما يكون حجم البيانات أصغر من 100 مفردة، والجدول (3–2) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.

جدول (3–2) قياس التوزيع الطبيعي للبيانات

متغيرات الدراسة	سيمرنوف –كلمنجروف		
	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	إحصائي الاختبار
ممارسات المحاسبة القضائية	0.975	49	0.393
الكفاءة المهنية	0.972		0.294
التحقيقات المالية والقرارات القضائية	0.976		0.397

حيث إن الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة أنه غير دال إحصائياً، حيث أن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، لذلك نقبل الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وهذا يعني استخدام الاختبارات البارامترية هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

4.3: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، حيث تنوعت الوسائل الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات بتنوع أهداف الدراسة، فقد استخدم معامل الفا كرونباخ لإيجاد قيم ثبات أداة الدراسة، واستخدم اختبار سيمرنوف- كلمنجروف (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من توزيع البيانات، كما استخدم المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي للتعرف على مستوى دور المحاسبة القضائية، فضلاً عن ذلك استخدم اختبار (T-test) لعينة واحدة للتعرف على دور المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية، كما استخدم اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين لتحديد دلالة الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية والتي يمكن ان تعزى لمتغير (الصفة الوظيفية)، وكذلك استخدم تحليل التباين الأحادي (one way ANOV) لتحديد دلالة الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية والتي يمكن أن تعزى لمتغيرات (سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي).

بعد توزيع الاستمارات وفرزها وتحديد الاستمارات الصحيحة، والتي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها بعملية التحليل، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 28) لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة حيث تم استخدام نموذج لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان لتحديد مستوى الموافقة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخُماسي باعتباره أكثر المقاييس استخداما، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي: تدرج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق تعطى درجة (2)، محايد تعطى درجة (3)، موافق تعطى درجة (4)، وموافق بشدة تعطى درجة (5)، ويوضح الجدول (3-3) كيفية توزيع الوزن النسبي:

الجدول (3-3) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1 أقل1.80	1.80 أقل 2.60	2.60 أقل 3.40	3.40 أقل 4.20	4.20-5
مدى الوزن النسبي	(20 أقل 36)%	(36 أقل 52)%	(52 أقل 68)%	(68 أقل 84)%	(84-100)%
وصف المستوى	**منخفض جداً**	**منخفض**	**متوسط**	**مرتفع**	**مرتفع جداً**

وعليه يكون المتوسط النظري للدراسة هو: مجموعة الدرجات لعبارات المقياس على العدد الكلي للمقياس يساوي 3 وهذا يمثل المتوسط النظري لدراسة (3)، وحيث أن زيادة متوسط العبارة عن المتوسط النظري دل على موافقة المبحوثين على العبارة وبالتالي ارتفاع مستواها، وأما إذ انخفض المتوسط دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة وبالتالي انخفاض مستواها.

5.3: الدراسة الميدانية: تختص هذه الدراسة بتحليل البيانات التي تم تجميعها من عينة الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، كما تم التحقق من صحة الفرضيات التي وضعت، وذلك على النحو التالي:

1.5.3: الجانب الوصفي: يتناول هذا الجانب وصفاً لمتغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

المتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

لقد تم تحليل البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة وكما وردت في أداة الدراسة:

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الصفة الوظيفية:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الصفة الوظيفية، وذلك كما هو موضح بالجدول بالتالي:

جدول (3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الصفة الوظيفية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الوظيفة	قاضي	31	62.0
	خبير حسابي	81	36.7
	المجموع	**50**	**100.0**

من خلال الجدول (3-4) والذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير الصفة الوظيفية يتبين أن النسبة الأعلى كانت (خبير حسابي) وبلغت (63.3%)، وهذه النسبة تشكل تقريبا أكثر من نصف حجم العينة، وفيما بلغت نسبة (المحاسب القضائي) (36.7%) من إجمالي عينة الدراسة.

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (3-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الخبرة	أقل من 5 سنوات	1	2.0
	من 5 إلى اقل من 10 سنوات	10	20.4
	من 10 إلى اقل من 15 سنة	8	16.3
	15سنة فأكثر	30	61.2
	المجموع	49	100.0

من خلال الجدول (3-5) والذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير الخبرة يتبين أن النسبة الأعلى كانت للخبرة (15 سنة فأكثر) وبنسبة بلغت (61.2%)، يليها نسبة الخبرة (من 5 إلى اقل من 10 سنوات) وبلغت (20.4%)، بينما بلغت نسبة الخبرة (من 10 إلى اقل من 15 سنة) بلغت (16.3%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الخبرة (أقل من 5 سنوات) ونسبتها (2.0%) من إجمالي عينة الدراسة.

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (3-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	ليسانس/ بكالوريوس	16	33.7
	ماجستير	17	34.6
	دكتوراه	16	33.7
	المجموع	49	100.0

من خلال الجدول (3-6) والذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي يتبين أن النسبة الأعلى كانت للمؤهل العلمي (ماجستير) وبنسبة بلغت (34.7%)، في حين جاء المؤهلين (ليسانس/بكالوريوس-ودكتوراه) بنسب متساوية بلغت (32.7%) من إجمالي عينة الدراسة.

2.5.3: الإجابة عن تساؤل الدراسة:

السؤال الرئيس للدراسة: ما مستوى ممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية من وجهة نظر القضاة والمحاسبين القضائيين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد هذا المتغير، وذلك على النحو التالي:

الجدول (3-7): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد ممارسات المحاسبة القضائية

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	بُعد دور ممارسات المحاسب القضائي	3.95	0.58	79.0	2

.2	بعد دور الكفاءة المهنية	4.24	0.43	84.8	1
	المستوى العام لممارسات المحاسبة القضائية	**4.08**	**0.46**	**81.6**	-

يتضح من الجدول (3-7) أن بُعد دور الكفاءة المهنية جاء في المرتبة الأولى وبلغ متوسطه حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.43) ووزن نسبي (84.8%)، في حين جاء في المرتبة الثانية بُعد دور المحاسب القضائي وبلغ متوسطه الحسابي (3.95) بانحراف معياري (0.58) ووزن نسبي (79.0%). وبوجه عام فإن المتوسط العام للممارسات المحاسبة القضائية قد بلغ (4.08) بانحراف معياري (0.46) ووزن نسبي (81.6%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (3-4)، مما يعني أن المستوى العام للممارسات المحاسبة القضائية مرتفعاً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: ما مستوى دور ممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية من وجهة نظر الخبراء الحسابيين والمحاسبين القضائيين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المتغير، وذلك على النحو التالي:

الجدول (3-8): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لفقرات دور ممارسات المحاسبة القضائية

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	إن المحاسبة القضائية تمثل تطورا متكاملا المحاسبة والقانون للعمل معا لدعم المحاكمات وكتابة التقارير وتتبع الإدارات وجمع الحقائق والبيانات ووضع الاستراتيجيات للحد من الفساد المالي	4.14	0.86	82.8	3
.2	المحاسبة القضائية له دور رائد في كشف الحقائق المالية خلال التحقيقات القضائية في القضايا المالية	4.12	0.97	82.4	5
.3	المحاسبة القضائية لها دور رائد في كشف الحقائق المالية خلال التحقيقات القضائية في القضايا الإدارية	3.85	1.02	77	12
.4	المحاسبة القضائية تساهم بشكل كبير في التأكيد على كفاية الأدلة في القضايا المالية	3.89	0.91	77.8	11
.5	الاستعانة بالمحاسبة القضائية في حالة وجود نزاعات بين أطراف مختلفة يؤدي إلى تسويته وتوفير حل أمثل لجميع الأطراف	4.00	0.76	80	9
.6	تعمل المحاسبة القضائية على التأكيد على كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية	4.04	0.91	80.8	7
.7	تعتبر المحاسبة القضائية مهنة في الوقت التي تكثر فيه قضايا الفساد المالي	4.38	0.83	87.6	1
.8	الاستعانة بالمحاسبة القضائي يساعد في التحقيق والحكم في القضية في أقل وقت ممكن	4.12	0.90	82.4	4
.9	استعانة بالمحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض النزاعات الخاصة الاحتيال والنصب	3.93	0.80	78.6	10
.10	الاستعانة بالمحاسبة القضائية يساهم في تنشيط فض النزاعات الخاصة بغسيل الأموال	3.81	0.90	76.2	13
.11	الاستعانة بالمحاسبة القضائية يساعد في ترشيد فض النزاعات الخاصة بالثراء الغير مشروع	3.79	0.84	75.8	15
.12	الاستعانة بالمحاسبة القضائية يساعد في ترشيد فض النزاعات الخاصة باختلاس الأموال العامة	4.08	0.73	81.6	6
.13	الاستعانة بالمحاسبة القضائية يساعد في فض النزاعات الخاصة بي أوراق المالية	3.79	0.81	75.8	14
.14	البيانات المالية التي يوفرها المحاسب القضائي تساعد على فض النزاعات المالية بعدالة	4.02	0.85	80.4	8

.15	لا يفضل القضاة توفير البيانات المالية من مصدرها مباشرة ويفضلون توفيرها عن بواسطة المحاسبة القضائية	3.67	1.00	73.4	16
.16	لا تلجأ المحكمة في فض النزاعات المالية إلى جهات أخرى حيث تستعين فقط بالمحاسبة القضائية	3.24	1.25	64.8	17
.17	من الضروري وجود هيئة او جمعية مهنية رسمية ومستقلة للمحاسبة القضائية في ليبيا تهتم بالأساليب العلمية والعملية والمحاسبة القضائية	4.26	0.83	85.2	2
المتوسط العام لدور المحاسب القضائي		**3.95**	**0.58**	**79.0**	–

يتضح من الجدول (3-8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات دور ممارسات المحاسب القضائي قد تراوحت ما بين (3.24-4.38)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.73-1.25)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة " تعتبر المحاسبة القضائية مهنة في الوقت التي تكثر فيه قضايا الفساد المالي " بمتوسط حسابي (4.38) وانحراف معياري (0.83) ووزن نسبي (87.6%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "لا تلجأ المحكمة في فض النزاعات المالية إلى جهات أخرى حيث تستعين فقط بالمحاسبة القضائية" وبلغ متوسطها الحسابي (3.24) بانحراف معياري (1.25) ووزن نسبي (64.8%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لدور المحاسب القضائي قد بلغ (3.95) بانحراف معياري (0.58) ووزن نسبي (79.0%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (3-4)، مما يعني أن المستوى العام للمحاسب القضائي مرتفعاً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

السؤال الفرعي الثاني: ما مستوى الكفاءة المهنية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية من وجهة نظر القضاة والمحاسبين القضائيين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المتغير، وذلك على النحو التالي:

الجدول (3-9): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لفقرات الكفاءة المهنية للخبير الحسابي

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	من الضروري أصدر دليل بالإرشادات والإجراءات والأساليب الخاصة بالمحاسبة القضائية الحكومية	4.20	0.81	84	10
.2	من الضروري أن تتوفر في المحاسب القضائي المؤهلات العلمية المطلوبة لأداء مهامه بكفاءة عالية	4.63	0.52	92.6	1
.3	المحاسبون القضائيون يحتاجون إلى معرفة عميقة في اللوائح القانونية المتعلقة بالقضايا المالية	4.48	0.68	89.6	2
.4	يجب أن يكون المحاسب القضائي ذو قدرة عالية على التدخل والنقاش من أجل إيجاد الحل العادل للقضية	4.14	0.95	82.8	13
.5	يجب أن يكون لدى المحاسب القضائي إصرار ومثابرة في أداء العمل	4.16	0.85	83.2	11
.6	من الضروري أن يكون لدى المحاسب القضائي مهارات اتصال عالية والقدرة على المنافسة في دعاوى قضائية الجرائم المالية	4.44	0.54	88.8	3
.7	يجب أن تتوفر القدرة لدى المحاسبة القضائي في استخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة لتعزيز إمكانية الوصول إلى الأدلة وربطها بالمسببات	4.24	0.66	84.8	8
.8	يجب أن يكون هناك تكامل بين عمل المحاسبة القضائية والمحكمة في التحقيقات والقضايا	4.28	0.67	85.6	6
.9	المحاسب القضائي يجب أن يكون لديه معرفة جيدة بالإجراءات اللازمة لعمليات التحقيق الميدانية	4.26	0.70	85.2	7
.10	يجب ان يعمل المحاسب القضائي إلي انخفاض عدم تماثل المعلومات والبيانات	3.67	0.85	73.4	15

.11	المحاسب القضائي يجب أن يكون لي لديه الإلمام الكافي بنظم الرقابة الداخلية خاصة بالمؤسسات بالعامة التي يحدث فيها الفساد المالي	4.30	0.65	86	5
.12	المحاسب القضائي يجب أن يكون لديه معرفة جيدة ببيئة العمل التي من خلالها يقوم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالقضايا المالية	4.14	0.73	82.8	12
.13	يجب أن يقوم المحاسب القضائي باستمرار بتحديث المعرفة الحاسوبية وأنظمة المحاسبة القضائية الخاصة بها	4.40	0.53	88	4
.14	يجب أن يكون المحاسب القضائي على دراية تامة بكافة الطرق المستحدثة في جمع الأدلة التي تساهم في اتخاذ القرارات القضائية المالية	4.20	0.76	84	9
.15	من الضروري إدراج المحاسبة القضائية من ضمن مقررات التدريس في اقسام المحاسبة بداخل كليات الاقتصاد في ليبيا	4.04	1.01	80.8	14
المتوسط العام للكفاءة المهنية		**4.24**	**0.43**	**84.8**	–

يتضح من الجدول (3–9) أن المتوسطات الحسابية لفقرات الكفاءة المهنية قد تراوحت ما بين (3.67–4.63)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.52–1.01)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة " من الضروري أن تتوفر في المحاسب القضائي المؤهلات العلمية المطلوبة لأداء مهامه بكفاءة عالية " بمتوسط حسابي (4.63) وانحراف معياري (0.52) ووزن نسبي (92.6%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " يجب ان يعمل المحاسب القضائي إلي انخفاض عدم تماثل المعلومات والبيانات" وبلغ متوسطها الحسابي (3.67) بانحراف معياري (0.85) ووزن نسبي (73.4%). وبوجه عام فإن المتوسط العام للكفاءة المهنية قد بلغ (4.24) بانحراف معياري (0.34) ووزن نسبي (84.8%)، وهو مرتفع جدا مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (3–4)، مما يعني أن المستوى العام للكفاءة المهنية مرتفعاً جدا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

3.5.3: الجانب الاستدلالي:

يتناول هذا الجانب التحقق من صحة فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: والتي صيغت في صورة الفرض العدم وتنص على انه **"لا يوجد دور لممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) من وجهة نظر القضاة والخبراء الحسابيين في المحاكم الليبية بمدينتي بنغازي وطرابلس**

للتحقق من صحة هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لاستجابات عينة الدراسة على أبعاد أداة القياس، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (3–10): دلالة الفروق في دور ممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات والتحقيقات المالية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة(t)	الدلالة الإحصائية
المحاسبة القضائية	49	4.08	0.46	3	48	16.523(*)	0.000

* قيمة دالة عند مستوى دلالة α=0.05

يتضح من الجدول (3-10) أن المتوسط العام لدور ممارسات المحاسبة القضائية بلغ (4.08) وبانحراف معياري قدره (0.46)، في حين كان المتوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (16.523) وهي قيمة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه ""لا يوجد دور لممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) من وجهة نظر القضاة والخبراء المحاسبين في المحاكم الليبية بمدينة بنغازي"، وتقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أنه "يوجد دور لممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) من وجهة نظر القضاة والخبراء المحاسبين في المحاكم الليبية بمدينة طرابلس وبنغازي".

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: والتي صيغت في صورة الفرض العدم وتنص على انه **"لا يوجد دور لممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) من وجهة نظر القضاة والخبراء المحاسبين في المحاكم الليبية بمدينتي طرابلس وبنغازي".**

للتحقق من صحة هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لاستجابات عينة الدراسة على هذا البُعد، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (3-11): دلالة الفروق في دور المحاسب القضائي في دعم القرارات والتحقيقات المالية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة(t)	الدلالة الإحصائية
المحاسب القضائي	49	3.95	0.58	3	48	11.329(*)	0.000

* قيمة دالة عند مستوى دلالة α=0.05

يتضح من الجدول (3-11) أن المتوسط العام لدور ممارسات المحاسبة القضائية بلغ (3.95) وبانحراف معياري قدره (0.58)، في حين كان المتوسط الفرضي لهذا البعد (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (11.329) وهي قيمة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد دور للمحاسب القضائي في دعم القرارات والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) من وجهة نظر

القضاة والمحاسبين القضائيين بالمحاكم الليبية""، وتقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أنه " يوجد دور للمحاسب القضائي في دعم القرارات والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) من وجهة نظر القضاة والمحاسبين القضائيين بالمحاكم الليبية".

الفرضية الفرعية الثانية: والتي صيغت في صورة الفرض العدم وتنص على انه **"لا يوجد دور للكفاءة المهنية للخبير الحسابي في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) من وجهة نظر القضاة والخبراء الحسابيين في المحاكم الليبية بمدينتي طرابلس وبنغازي".**

للتحقق من صحة هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لاستجابات عينة الدراسة على هذا البُعد، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (3-12): دلالة الفروق في دور الكفاءة المهنية في دعم القرارات والتحقيقات المالية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة(t)	الدلالة الإحصائية
الكفاءة المهنية	49	4.24	0.43	3	48	20.023(*)	0.000

* قيمة دالة عند مستوى دلالة α=0.05

يتضح من الجدول (3-12) أن المتوسط العام لدور الكفاءة المهنية بلغ (4.24) وبانحراف معياري قدره (0.43)، في حين كان المتوسط الفرضي لهذا البعد (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (20.023) وهي قيمة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد دور للكفاءة المهنية في المحاسبة القضائية في دعم القرارات والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) من وجهة نظر القضاة والمحاسبين القضائيين بالمحاكم الليبية""، وتقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أنه " يوجد دور للكفاءة المهنية في المحاسبة القضائية في دعم القرارات والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) من وجهة نظر القضاة والمحاسبين القضائيين بالمحاكم الليبية".

الفرضية الرئيسية الثانية: والتي صيغت في صورة الفرض العدم وتنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور ممارسات للمحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) يمكن أن تعزى لمتغيرات الصفة الوظيفية، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي".

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى(H_{31}): والتي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور ممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) يمكن أن تعزى لمتغير الصفة الوظيفية".

للتحقق من صحة هذه الفرضية استُخرِج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة، وحُسِبت قيمة (t) لاختبار دلالة الفروق الاحصائية بين المتوسطات، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (3-13): دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول دور ممارسات المحاسبة القضائية وفقاً لمتغير الوظيفة

البيان	الصفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
المحاسبة القضائية ومتغير الصفة الوظيفية	قاضي	31	4.04	0.49	48	-0.940	0.353
	محاسب قضائي	18	4.16	0.40			

* قيمة دالة عند مستوى دلالة α=0.05

يبين الجدول (3-13) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الصفة الوظيفية (قاضي) قد بلغ (4.04) بانحراف معياري (0.49)، وبلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الصفة الوظيفية (محاسب قضائي) (4.16) بانحراف معياري قدره (0.40)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات بلغت قيمة (t) (-0.940)، وهى قيمة غير دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.353) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 = .α، وعليه تقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور للمحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) يمكن أن تعزى لمتغير الصفة الوظيفية". وترفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه" دور للمحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) يمكن أن تعزى لمتغير الصفة الوظيفية".

الفرضية الفرعية الثانية(H32): والتي تنص على أنه " **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور ممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) يمكن أن تعزى لمتغير سنوات الخبرة".**

للتحقق من صحة هذه الفرضية استُخرِج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة، وحُسِبت قيمة (f) لاختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (3-14): دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول ممارسات المحاسبة القضائية وفقاً لمتغير الخبرة

البيان	الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
المحاسبة القضائية ومتغير الخبرة	اقل من 5 سنوات	1	4.59	0.00	48	1.986	0.130
	من 5 إلى اقل من 10 سنوات	10	4.24	0.39			
	من 10 إلى اقل من 15 سنة	8	4.27	0.40			
	أكثر من 15 سنة	30	3.97	0.47			

يبين الجدول (3-41) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الخبرة (اقل من 5 سنوات) قد بلغ (4.59) بانحراف معياري (0.00)، وبلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الخبرة (من 5 إلى اقل من 10 سنوتا) (4.24) بانحراف معياري قدره (0.39)، وبلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الخبرة (من 10 إلى أقل من 15 سنة) (4.27) بانحراف معياري (0.40)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الخبرة (أكثر من 15 سنة) (3.97) بانحراف معياري (0.47)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات بلغت قيمة (f) (1.986)، وهى قيمة غير دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.130) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 = α.، وعليه تقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور للمحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) يمكن أن تعزى لمتغير سنوات الخبرة". وترفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور للمحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) يمكن أن تعزى لمتغير سنوات الخبرة".

الفرضية الفرعية الثالثة(H33): والتي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور ممارسات المحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) يمكن أن تعزى لمتغير المؤهل العلمي".

للتحقق من صحة هذه الفرضية استُخرِج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة، وحُسِبت قيمة (t) لاختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (3-15): دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول ممارسات المحاسبة القضائية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

البيان	المؤهل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية

المحاسبة القضائية ومتغير المؤهل العلمي	ليسانس/بكالوريوس	16	4.12	0.56	48	0.423	0.658
	ماجستير	17	4.14	0.36			
	دكتوراه	16	4.00	0.45			

يبين الجدول (3-15) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من المؤهل العلمي (ليسانس/ بكالوريوس) قد بلغ (4.12) بانحراف معياري (0.56)، وبلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من المؤهل العلمي (ماجستير) (4.14) بانحراف معياري قدره (0.36)، وبلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من المؤهل العلمي (دكتوراه) (4.00) بانحراف معياري (0.45)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات بلغت قيمة (t) (0.423)، وهى قيمة غير دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.658) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 = α.، وعليه تقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور للمحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) يمكن أن تعزى لمتغير المؤهل العلمي". وترفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور للمحاسبة القضائية في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية عند مستوى دلالة (α=0.05) يمكن أن تعزى لمتغير المؤهل العلمي".

4- نتائج وتوصيات الدراسة:

تعتبر النتائج والتوصيات المرحلة الحاسمة للدراسة بعد تحليل بيانات الجزء النظري التي تم الحصول عليها من الدراسات السابقة والجزء الميداني لهذه الدراسة والوصول الى استنتاجات واضحة تدعم أهداف الدراسة وتقديم توصيات عملية قائمة على هذه النتائج.

4-1: نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

-أظهرت نتائج الدراسة **أن مستوى دور المحاسبة القضائية في دعم القرارات والتحقيقات المالية كان مرتفعًا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة**، وهو ما يتفق مع بعض من الدراسات السابقة التي تؤكد على أهمية المحاسبة القضائية في كشف المخالفات المالية وتعزيز جودة القرارات القضائية، ويمكن تفسير هذه

النتيجة في ضوء نظرية الوكالة، التي تؤكد على الحاجة إلى آليات رقابية للحد من تعارض المصالح والتأكيد على موثوقية المعلومات المالية.

– كما بينت النتائج **وجود دور فاعل للمحاسبة القضائية في دعم القرارات والتحقيقات المالية،** بما يتفق مع ما ورد في الأدب المحاسبي حول التكامل بين المعرفة المحاسبية والقانونية في هذا التخصص، ويسهم في تقليل عدم تماثل المعلومات، وهو ما يتوافق مع تفسير دور المعلومات المحاسبية في دعم متخذي القرار.

–وأظهرت الدراسة **أن الخبرات والمؤهلات العلمية والعملية للمحاسب القضائي تسهم في تعزيز فاعلية المحاسبة القضائية،** وهي نتيجة تتفق مع الدراسات التي شددت على أهمية التأهيل المهني في تحسين جودة الأداء، ويمكن تبريرها في إطار نظرية رأس المال البشري التي تربط بين الاستثمار في المعرفة والخبرة وتحسين المخرجات المهنية.

–في المقابل، **لم تظهر النتائج فروقًا ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى للصفة الوظيفية أو سنوات الخبرة أو المؤهل العلمي،** وهو ما يعكس مستوى متقارباً من الوعي بأهمية المحاسبة القضائية بين أفراد العينة، بغض النظر عن خصائصهم الديموغرافية والوظيفية.

وبوجه عام، تؤكد نتائج الدراسة أهمية المحاسبة القضائية كأداة داعمة للقرارات القضائية والتحقيقات المالية، وتسهم في إثراء الأدب المحاسبي من خلال تقديم أدلة تطبيقية تعزز من دور هذا التخصص في البيئات المهنية المعاصرة.

4– 2 توصيات الدراسة:

– وفقا لنتائج الدراسة **توصي الباحثة بضرورة تبنّي ممارسات المحاسبة القضائية في المؤسسات ذات العلاقة،** لما لها من أثر إيجابي في الحد من المخالفات المالية وتحسين جودة القرارات القضائية، ويتم تنفيذ ذلك من خلال استحداث أقسام متخصصة في المحاسبة القضائية ضمن الهياكل التنظيمية للجهات القضائية والرقابية.

– توصي الباحثة **بالاهتمام بتأهيل الخبراء الحسابيين علميًا وعمليًا،** ويمكن تحقيق ذلك عبر إعداد برامج تدريبية ودورات مهنية معتمدة متخصصة، وربط الترقية الوظيفية بالحصول على شهادات مهنية متخصصة في المحاسبة القضائية.

– وبما أن نتائج الدراسة لم تُظهر فروقًا ذات دلالة إحصائية تعزى للصفة الوظيفية أو سنوات الخبرة أو المؤهل العلمي، فإن ذلك يشير إلى وجود مستوى متقارب من الوعي بأهمية المحاسبة القضائية، الأمر الذي يدعم **التوصية بتوحيد السياسات والإجراءات المتعلقة بتطبيق المحاسبة القضائية في مختلف الجهات**، من خلال إصدار أدلة عمل وإرشادات مهنية موحدة.

– وتوصي الباحثة أيضًا **بتعزيز التنسيق بين الجهات القضائية والرقابية والمهنية للاستفادة المثلى من مخرجات المحاسبة القضائية**، ويمكن تنفيذ ذلك عبر عقد ورش عمل مشتركة، وتبادل الخبرات، وبناء قواعد بيانات مالية داعمة لأعمال التحقيق ودعم الدراسات والأبحاث لتعميق فهم المحاسبة القضائية.

وبوجه عام، تسهم هذه التوصيات، في حال تطبيقها وفق الآليات المقترحة، في تفعيل دور المحاسبة القضائية وتعظيم أثرها في دعم القرارات القضائية والتحقيقات المالية، بما ينسجم مع نتائج الدراسة ويعزز من تطبيقاتها العملية.

المراجع

https://www.transparency.org/ar/press/2024-corruption-perceptions-index-corruption-playing-devastating-role-climate-crisis

- **أبكر**، صديق آدم محمد، عمر، أحمد محمد علي، آدم، يس عبد الرحيم، عبد المنعم، أسامة عبد القادر (2022)، **واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية**، المجلة العربية للنشر العلمي، 42 (2).
- **احمد**، عاطف محمد (2015)، **دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري**، جامعة بني سويف، كلية التجارة مصر، ص 18.

- **إسماعيل،** سلوى حسين رشدي، مصطفى، فاطمة شعيب (2020)، **دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسيل الأموال (دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية في ظل انضمامها المنظمة العمل)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية 4(8)، 71- 91.
- **إنبية،** عادل الكاسح (2017). **مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات مع الإشارة تجارب بعض الدول،** المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة المرقب، 381- 422.
- **برزان،** صبيحة خلف (2016)، **دور أساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات الغش والتلاعب،** مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 108.
- **بيوض،** نجيب سالم (2023)، **الافصاح عن مؤشرات الفساد المالي على الإيرادات العامة للدولة الليبية:** دراسة تحليلية للتقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي خلال الفترة من 2012-2021 ، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 10، العدد 2 .
- **جارالله** ميعاد ناصر، السيد، هدى إبراهيم (2022)، المحاسبة القضائية كألية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 92-112، 6(20).
- **الجبوري،** حيدر جميل احمد (2019)، **تفعيل المحاسبة القضائية في الجهات التحقيقية للحد من الفساد المالي الإداري في مؤسسات القطاع العام،** رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- **الجبوري،** نصيف جاسم، الخالدي، صلاح هادي محمد (2013)، **دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي،** مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 19(70)، 457 - 473.
- **جمعية المحاسبين القضائيين** (2022)، **تقرير عن أهمية المحاسبة القضائية في تعزيز العدالة المائية.**
- **الوريدي،** عبد الرحمن أحمد، سرير، عبد الله إدريس، الفخري، صلاح محمد (2023) ، توفير مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا دراسة ميدانية على المحاسبين والمراجعين العاملين في ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بولي، جامعة المرقب، العدد الثاني، 1-19.
- **حامد،** عبد الرسول محاسن عبد الرسول، يوسف، محمد كمال أحمد (2018)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: الدراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي في السودان، ماجستير منشورة في كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

- **حسين،** محسن ميكائيل محمد (2017). مدى توفير ومتطلبات المحاسبة القضائية لدى الخبراء الماليين في ليبيا، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، 4 (8)، 37 – 55.
- **دنقر،** عبد السلام أحمد، حمودة، نور الدين عبد الله، زرتي، محسن محمد (2020). مد توفير مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية بليبيا من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المستقلين، المؤتمر الدولي الثالث العلوم والتقنية.
- **سعد،** صالح عبد الرحمن (2013)، المحاسبة القضائية ففي المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية – دراسة ميدانية استكشافية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، 27 (1).
- **شنقري،** مصطفي طاهر، بابكر، بشير بكري عجيب (2016)، المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية: الواقع والطموحات، مجلة الدراسات العليا، ص 69 –85.
- **عبد الحميد،** رانيا سلطان محمد (2022)، دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير في مكافحة الفساد، المجلة المصرية للدراسات التجارية.
- **عبد الكافي،** أشرف سالم، نسر، ضحى الغناي طلاق (2022)، مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية الكشف عن حالات الاحتيال المالي، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، 12(2).
- **عبد الله،** محمد صادق (2024)، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي: دراسة ميدانية مطبقة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 102–117 ،8 (14).
- **عمر،** محيي الدين محمود، بوخرص، أحمد أمين، محمد، رحالي (2021)، أهمية المحاسبة القضائية كألية لمكافحة الفساد المالي– بالإشارة إلى تجارب بعض البلدان العربية، مجلة أوراق اقتصادية، الجزائر، 5 (1)، ص22–37.
- **لطفي،** امين السيد احمد، (2014)، قراءات في المحاسبة والمراجعة القضائية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- **محمد ،** كسر على ، (2023)، تأثير المحاسبة القضائية في الكشف عن عمليات الاحتيال المالية" دراسة حالة في احدى المستشفيات الأهلية في مدينة زاخو اقليم كوردستان – العرق
- **محمد،** السر الحسن محمد (2024)، المحاسبة القضائية دعما للشفافية وجذبا للاستثمار، مجلة التنمية الإدارية، السعودية، 213 (9).
- **محمود،** بكر إبراهيم، داود، خلاص عبد العالي (2014)، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 9 (28)، 121– 147.

- **مسعود،** أحميد والسنوسي بشير (2015). مادة أدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية الفاصلة رسالة ماجستير منشورة الأكاديمية الليبية الفاصلة فرع مصراتة.
- **مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 منظمة الشفافية الدولية(cpi)**
- **يوسف،** محمد يسري (2023)، دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد في ظل التحول الرقمي، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، 41، ص1–5.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)2010 Forensic and Valuation Services Section (Fvss) Practice Aid- overview of forensic accounting New York,NY:AICPA .
- **Aica**. 2006. forensic and valuation services. American institute of certified public accountants
- **Ejimofor,** Nwaiwu Johnson, Chidi, Louis & Mark, Perekume**,**(2021)," Forensic Accounting and Quality of Financial Reporting of Quoted Banks in Nigeria", Global Journal of Management and Business Research: D Accounting and Auditing, Volume 21 Issue 1 Version 1.0, Double Blind Peer Reviewed International Research Journal, ISSN: 2249-4588 & Print ISSN: 0975-5853
- **Hopwood,** W. S., Leiner, J. J., & Young, G. R**. (2011).** Forensic Accounting and Fraud Examinatio*n* **(2nd ed.). McGraw-Hill Education.** ISBN-13: 978-0078136665.
- **Micah,** E. E. M., Adinnu, P. O., & Ibitomi, T. (2023). Forensic Accounting and Litigation Support: The Role of Expert Witnesses in Legal Proceedings. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 11(8), 15–26. ISSN 2053-4086 (Print), 2053-4094 (Online). **McMullen** Dorothy A. and Sanchez, Maria H.(2010) A Preliminary Investigation of the Necessary Skills, Education Requirements, and Training Requirements for Forensic Accountants, Journal of Forensic and Investigative Accounting, 2(2): 30 –48
- **Peterson,** Bonita and Reider, Barbara **(**2001),An Examination of Forensic Accounting Courses: Content and Learning Activities, Journal of Forensic Accounting, Vol. II, R.T. Edwards, Inc, Printed in U.S.A, pp.25-42